باختصار

مشروع بناء في مقاطعة جيانغسو الصينية

عالم المواد

تفوقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سائر أنحاء العالم في استهلاكها للمواد وستظل تهيمن على تدفقات المواد في العالم وفقا لتقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إبريل.

ويقول التقرير بعنوان «الاتجاهات الأخيرة لتدفق المواد وإنتاجية الموارد في آسيا والمحيط الهادئ» (*Recent Trends in Material Flows and Resource Productivity in Asia and the Pacific*) إن المعدل الحالي لاستغلال قاعدة موارد آسيا والمحيط الهادئ لم يعد يكفي لمساندة الاقتصادات سريعة النمو وأنماط المعيشة المتغيرة في المنطقة. فخلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٨، ارتفع استهلاك المعادن المستخدمة في البناء بمقدار ١٣,٤ مرة، والمعادن الخام والمعادن الصناعية ٨,٦ مرة، والوقود الأحفوري ٥,٤ مرة والكتلة الحيوية ٢,٧ مرة.

ويلقي التقرير الضوء على «الكثافة المادية» في المنطقة — أي استهلاك المواد لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي — كمصدر قلق أكثر خطورة، لأنه سيزيد الضغط على البيئة ويتجاوز معدل النمو السريع في المنطقة. وفي الوقت الحاضر، تزيد الكثافة المادية في آسيا والمحيط الهادئ بمقدار ثلاثة أضعاف عن بقية العالم.

ويذكر التقرير أن الترف المتزايد — وليس النمو السكاني — هو الآن أهم الدوافع وراء الضغوط البيئية الناشئة من استخراج الموارد في المنطقة.

الحرب على الجوع

صرح مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في اجتماع رفيع المستوى عُقد في شهر إبريل بأن الحكومات هي المسؤول الأول عن توفير الأمن الغذائي لمواطنيها، وأن العمل في هذا المجال يكتسب أهمية بالغة.

وذكر خوسيه غرازيانون دا سيلفا في هذا الاجتماع أن «الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة دفعتنا إلى الأمام. ولكن في ظل استمرار معاناة ٨٧٠ مليون نسمة من الجوع، لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه في الحرب على انعدام الأمن الغذائي.» وكان هدف الاجتماع هو مناقشة رؤية الأمم المتحدة لوضع استراتيجية مكافحة الجوع في العالم متى انتهت المدة المقررة للأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٥.

وذكر أن «الرد الوحيد الفعال على انعدام الأمن الغذائي هو الالتزام السياسي على المستوى الوطني» وأضاف أن موقف العالم إزاء الجوع قد تغير بشكل جذري.

ولكن برغم أن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية، فعولمة الاقتصاد اليوم تعني أنه ليس ثمة بلد يعمل بمفرده.

وقال «إن الإجراءات التي يتخذها بلد واحد أو شركة واحدة قد تؤثر على الأمن الغذائي للأطراف الأخرى،» بينما الصراعات يمكن أن تفضي إلى عدم استقرار البلدان والمناطق المجاورة.

وأكد أن السياسات العامة ينبغي كذلك أن توفر الفرص أمام أكثر الفئات المحرومة، بمن فيهم أولئك الذين ينتجون الحد الأدنى للكفاف وصغار المنتجين، والمرأة، والشباب، والشعوب الأصلية.

تمويل النمو

نشر بنك التنمية الإفريقي كتابا جديدا يبحث كيف يمكن أن تؤدي أساليب التمويل المهيكل إلى تعبئة رأس المال المحلي الإفريقي لدعم مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وأعلن تشارلز بوما، نائب رئيس بنك التنمية الإفريقي لشؤون التمويل، عن صدور هذا الكتاب رسميا وعنوانه «التمويل المهيكل: شروط سندات مشروعات البنية التحتية في الأسواق الإفريقية» (*Structured Finance: Conditions for Infrastructure Project Bonds in African Markets*).

وذكر بوما أن «الأسواق الرأسمالية المحلية السليمة عنصر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية في البلدان الإفريقية.» ولهذا السبب، سعى بنك التنمية الإفريقي على مدى السنوات القليلة الماضية إلى اتخاذ مبادرات تساعد على زيادة طاقة الأسواق الرأسمالية المحلية، وتمكين إفريقيا من الاستفادة من مزيد من التمويل بعيد المدى لتنمية البنية التحتية.

وقال بوما «يصدر هذا التقرير في الوقت المناسب تماما نظرا للحاجة الملحة إلى زيادة التمويل بصورة هائلة لمعالجة العجز الكبير والمتزايد في البنية التحتية في إفريقيا.»

لقد أخذت البلدان الإفريقية تحقق نموا بمعدلات فاقت ٥٪، حيث تضم القارة ٧ من بين أسرع ١٠ بلدان نموا في العالم. الأمر الذي أدى إلى نمو الطبقة المتوسطة واتساع القطاع المالي.

ويستفيض التقرير في تناول أمثلة من أسواق صاعدة أخرى، مثل البرازيل وشيلي وماليزيا وبيرو، تستخدم سندات المشروعات لتحفيز اهتمام المستثمرين بمشروعات البنية التحتية. ومن شأن هذه الأمثلة أن تكون بمثابة نموذج قياسي تسترشد به البلدان الإفريقية في تطوير أسواقها.

مناسبات في عام ٢٠١٣

١٧–١٨ يونيو، فيرماناغ، المملكة المتحدة
قمة مجموعة الثمانية

٥–٦ سبتمبر، سان بطرسبورغ، روسيا
قمة مجموعة العشرين

٢٥–٢٧ سبتمبر، سوبوت، بولندا
المنتدى الأوروبي للأفكار الجديدة

١١–١٣ أكتوبر، واشنطن العاصمة
الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

١٨–١٩ أكتوبر، مدينة بنما، بنما
القمة الأيبيرية– الأمريكية

٧–٨ نوفمبر، واشنطن العاصمة
مؤتمر جاك بولاك السنوي الرابع عشر للبحوث في صندوق النقد الدولي

١٣–١٤ نوفمبر، أمستردام، هولندا
قمة التقاعد العالمية

تدفقات نقدية منتظمة

طلاب في مدينة غواتيمالا، غواتيمالا، حيث تساعد تحويلات العاملين في الخارج على دعم التعليم.

سجلت تحويلات العاملين في الخارج إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام السابق عليه، وفقا لما جاء في آخر التقارير عن تحويلات العاملين أعده صندوق الاستثمار متعدد الأطراف (MIF)، أحد أجنحة مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

ويذكر التقرير بعنوان «تحويلات العاملين إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي في ٢٠١٢: تباين السلوك بين المناطق الفرعية» (Remittances to Latin America and the Caribbean in 2012: Differing Behavior among Sub-regions) أن المنطقة تلقت ما مجموعه ٦١,٣ مليار دولار كتحويلات من العاملين في الخارج العام الماضي. ويشير التقرير إلى أن هذا المبلغ يمثل ارتفاعا على أساس سنوي مقارن وقدره ٣٠٠ مليون دولار، أي ارتفاعا نسبته ٠,٦٪ منذ ٢٠١١. وبعد أن سجلت تحويلات العاملين في الخارج ارتفاعا تاريخيا وصل إلى ٦٥ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠٠٨، وشهدت هبوطا بنسبة ٥١٪ نتيجة للأزمة المالية في ٢٠٠٩، استقرت تحويلات الأموال إلى المنطقة.

وقالت نانسي لي، مدير عام صندوق الاستثمار متعدد الأطراف «يتضح من أحدث البيانات أن المهاجرين يواصلون تقديم مساندة مالية بالغة الأهمية لملايين الأسر عبر المنطقة.» وأضافت «إن تأثير تحويلات العاملين على التنمية يمكن أن يكون أكبر بكثير إذا أتيحت للأسر فرصة اختيار ادخار بعض هذه التدفقات بدلا من تحويلها بالكامل إلى نقدية لدى تلقيها.»

وتظل تدفقات تحويلات العاملين في الخارج تمثل مصدرا مهما للتدفقات الأجنبية الداخلة في كثير من بلدان المنطقة، وتشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عدة بلدان منها السلفادور وغواتيمالا وغيانا وهايتي وهندوراس وجامايكا ونيكاراغوا. كذلك تمثل هذه التدفقات مصدرا مهما لدخل ملايين الأسر في المنطقة التي تستخدم التحويلات في سد احتياجاتها الأساسية وتستثمرها في التعليم والصحة والإسكان والأعمال الصغيرة.

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2014–2015 program begins in July of 2014.
Applications are due by January 5, 2014.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu